الأمم المتحدة

TD/519/Add.2*

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
5 September 2016
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

مافيكيانو نيروبي

من القرار إلى الفعل: التحرّك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

مقدمة

١- تنعقد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) في لحظة حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية. فمنذ الدورة الأخيرة للمؤتمر التي عُقدت في الدوحة، شهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة ٢,٤ في المائة لكنه لا يزال يصارع، ويعود السبب في ذلك بقدر كبير إلى الصعوبات المواجهة على صعيد الاقتصاد الكلي والتحديات المالية، فضلاً عن تأثيرات متباينة خلفتها الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط والسلع الأساسية والعوامل الخاصة بكل بلد. وبعد مرور سبع سنين على الأزمة المالية، ما زال الاقتصاد العالمي يواجه ضعفاً في النمو والطلب الكلي، وتفاوتاً في مستويات الدخل، وهشاشة على الصعيد المالي. وقد نمت التجارة ولكن بوتيرة أبطأ؛ ورغم أن أسعار الفائدة قد بدأت الآن في الارتفاع، فإن تدفقات رؤوس الأموال قد أصبحت متقلبة من جديد. ورغم تأثير الأزمة المالية، استمرت التدفقات المالية، وحصة البلدان النامية في التجارة العالمية في الزيادة. وأسهمت هذه التطورات في حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ورغم هذه المكاسب المحققة، لا يزال العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يواجه تحديات كبيرة، بل إن لحاق بعضها بالركب صار أبعد منالاً. وفي هذا السياق، تبين أن عام ٢٠١٥

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

GE.16-15393(A)
1615393

الرجاء إعادة الاستعمال

عام حاسم للتنمية، حيث أفضت سلسلة متتالية من الاتفاقات الدولية ونتائج المؤتمرات العالمية إلى وضع خطة عالمية جديدة للتنمية الشاملة والمستدامة.

٢- وقد بدأت هذه الاتفاقات والنتائج في آذار/مارس ٢٠١٥ باعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ الذي يهدف إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من خلال التعاون الدولي لدعم الإجراءات الوطنية. وفي تموز/يوليه، اعتُمدت خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعم وتكمل الغايات المتعلقة بوسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتساعد على تحديد سياقها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خطة شاملة وطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألزموا فيها أنفسهم والمجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وافق المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بطموح مماثل، على التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق اعتماد هدف يتمثل في حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وفي الشهر نفسه، اتخذ المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية عدة قرارات رئيسية، أكدت مجدداً الدور المركزي للتنمية في أعمال هذه المنظمة.

٣- وقد عززت هذه الاتفاقات والنتائج ما للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار من دور بالغ الأهمية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، كما أكدت الحاجة إلى إيجاد استجابات سياساتية متكاملة للقضايا التي تنشأ في هذه المجالات، بما في ذلك التصدي للفوارق القائمة داخل البلدان وفيما بينها. وجاءت هذه الاتفاقات والنتائج تتويجاً لنصف قرن من التغيّرات في النظام الاقتصادي العالمي، التي أثرت في جهود البلدان المتقدمة والنامية الرامية إلى جني ثمار العولمة والتصدي للتحديات المرتبطة بها، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية وإلى جعل الحياة أكثر رخاءً وكرامةً. وأكدت هذه الاتفاقات أنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، إذا كان كل بلد مسؤولاً في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، فإن الدعم الذي توفره بيئة دولية تمكينية يشكل جزءاً مكملاً للجهود الوطنية، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وسلَّمت هذه النتائج أيضاً بأهمية التعاون الدولي والتمويل، والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل دعم الجهود الوطنية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومراعاة حيز السياسات العامة المتاح لكل بلد، مع بقائه متسقاً مع القواعد الدولية ذات الصلة والالتزامات التي قطعها كل بلد على نفسه.

٤- ويوفر توقيت انعقاد الأونكتاد الرابع عشر فرصة قيمة للانتقال من القرارات إلى الفعل والتحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية، وبالتالي الوفاء بالالتزام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة

في جو من الحرية أفسح. ولذلك فإن الهدف هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المطلوبة لتحقيق خطة التنمية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في وضع برنامج كلي للتجارة والتنمية الشاملة على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تحسين معالجة التحديات الاقتصادية المستمرة والناشئة. كما يتطلب الأمر قيادة على صعيد الأمم المتحدة تتوافر لها الموارد الكافية وتتسم بالاتساق والفعالية، مع تأكيد الدور المتميز للأونكتاد في النهوض بمهمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٥- ونؤكد إن عالمية أهداف التنمية المستدامة، وما تتسم به خطة عام ٢٠٣٠ من اتساع وطموح، الحاجة إلى اتباع نُهُج منسقة جديدة إزاء التنمية وإلى إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة، ووسائل تنفيذ تكون على ذات القدر من الطموح. وما زال النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف والتنمية المستدامة يشكلان تحدياً للمجتمع الدولي بأسره في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. وتعني مواجهة هذا التحدي إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات بغية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٦- وتُسلّم هذه الوثيقة بجميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

٧- ومثلما ورد في خطة عام ٢٠٣٠، فإن لكل بلد نهجه ورؤاه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعاً لظروفه وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة؛ وإن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه، وإن "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

٨- وقد أُنشئ الأونكتاد من أجل الترويج لاقتصاد عالمي شامل للجميع، عن طريق توجيه السياسات الوطنية والدولية، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. وسيؤدي هذا إلى تحسين مستويات المعيشة، وإنشاء نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي يختفي معه تقسيم العالم إلى مناطق فقر ومناطق رخاء ويعمّ فيه الازدهار ليشمل الجميع.

٩- وفي ظل اقتصاد عالمي أصبح أكثر تعقيداً وترابطاً مما كان عليه في أي وقت مضى، تشكل التجارة والقضايا المترابطة في مجالات الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا المحركات الرئيسية لبيئة اقتصادية عالمية شاملة ومنصفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تصبو إليها خطة عام ٢٠٣٠. وباعتبار الأونكتاد جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لهذه القضايا، ونظراً إلى عالمية عضويته، فهو يضطلع بالتالي بدور بالغ الأهمية في إسداء المشورة بشأن الأبعاد السياساتية للتجارة والتنمية المستدامة ودعم الإجراءات التي يلزم اتخاذها نتيجةً للاتفاقات والنتائج العالمية الأخيرة، مع تعزيز سلامة وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. والاحتفال مؤخراً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد هو تذكير بمدى التغيير الذي طرأ خلال هذه الفترة على سياق التجارة والتنمية، وبأهمية السياق التاريخي للأونكتاد والمبادئ التي أُنشئ على أساسها وما اكتسبه بعد ذلك من خبرة في رسم مسار التحرك نحو المستقبل.

وفي سياق المضي قُدماً نحو فصل جديد، يتعين التفكير ملياً فيما شهده الماضي من إنجازات وإخفاقات وفي الدروس التي ينبغي استخلاصها من هذه الخبرة.

١٠- وينبغي للأونكتاد أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من الاتفاقات والنتائج الدولية ذات الصلة. وفي إطار تعزيز عمله الذي يهدف إلى دعم التصدي للتحديات التي تواجه التجارة والتنمية في جميع البلدان النامية في جميع المناطق، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) تعزيز التركيز بشكل خاص على احتياجات التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته، وفقاً لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) والنتائج الأخرى ذات الصلة بأقل البلدان نمواً؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم لأفريقيا لمعالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك على النحو المبين بالتفصيل في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع التأكيد مجدداً على أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

(ج) مواصلة تلبية احتياجات التجارة والاستثمار والتنمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها مواصلة دعمه للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا)؛

(د) مواصلة عمله في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها التجارة والاستثمار والتنمية، بسبل منها تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

(هـ) مواصلة التركيز على الاحتياجات والمشاكل الخاصة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والمعرضة للخطر من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة؛

(و) مواصلة دعم جهود التنمية في البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها، في مواجهة تحديات محددة للتنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر.

١١- وتعيد هذه الوثيقة تأكيد ولاية الدوحة وتقدم تحليلاً محدثاً للسياسات واستجابات سياساتية، فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز الدور الإنمائي للأونكتاد وأثره وفعاليته المؤسسية. وينبغي للأونكتاد أن يعمل بطريقة استراتيجية، على نحو يحفظ الدور المنوط به، على تحويل المعايير الرئيسية التالية إلى ممارسة عملية: الميزة النسبية؛ وتمييز عمله عن عمل المنظمات الأخرى؛ والتكامل، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من مواطن قوته في تلبية احتياجات وأولويات البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي.

١٢- وسيجري تعزيز الدور الهام للأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة[(١)].

١٣- وفي سبيل دعم واستكمال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن ينظر الأونكتاد، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، في مسارات العمل الأربعة التالية، على نحو ما وردت في تقرير الأمين العام للأونكتاد الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان *"من اتخاذ القرارات إلى تنفيذ الإجراءات"*، وهي: بناء القدرات الإنتاجية لإحداث تحول في الاقتصادات؛ والترويج لأسواق أكثر كفاءةً تركز على التنمية؛ ومعالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف؛ وتعزيز تعددية الأطراف، وإيجاد الحلول المشتركة.

١٤- وفي سياق تعزيز دور الأونكتاد واضطلاعه بأنشطته، وفقاً لولايته وبالاستفادة من الموارد المتاحة له، ينبغي للأونكتاد أن يعطي الأولوية، من خلال أركان عمله الثلاثة، لقضايا البلدان النامية. وينبغي أن يسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة الواردة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، ومواصلة تعزيز أوجه التآزر والتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى، والعمل، عند الاقتضاء، مع منتديات التعاون الاقتصادي الدولية ذات الصلة. ولدى الانتقال من القرار إلى الفعل، ينبغي للأونكتاد اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) إيلاء الاعتبار الواجب للقضايا الشاملة مثل قضايا الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، والحرية، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، وهي عوامل أساسية لجميع البلدان من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين ومنصفين؛

(ب) مواصلة الجهود التي يبذلها في جميع أعماله من أجل تعميم القضايا الشاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة؛

(ج) مواصلة وتعزيز تفاعله مع الحكومات، وخاصة حكومات البلدان النامية، وجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص؛

(د) مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين كفاءته وفعالية وشفافيته ومساءلته، بوسائل منها ممارسات الإدارة القائمة على النتائج وضمان اتباع عملية تقودها الدول الأعضاء عن طريق الآلية الحكومية الدولية.

١٥- وفي منتصف فترة السنوات الأربع الفاصلة بين دورات انعقاد المؤتمر، سيضاف بند في جدول أعمال الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية بعنوان "تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد

(١) انظر الفقرة ٨٨ من خطة عمل أديس أبابا.

لنتائج المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات". وهذه الدورة لمجلس التجارة والتنمية يمكن تكييفها، حسب الاقتضاء، لتناول هذا البند من جدول الأعمال. وسيقدم الأمين العام للأونكتاد تقريراً عن تنفيذ الأونكتاد لنتائج المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات؛ وسيكون هذا التقرير أساساً لمناقشات الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقديم توصيات تتعلق بتنفيذ الوثيقة الختامية. وسينظر المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات في تواتر إجراء استعراضات منتصف المدة مستقبلاً.

الموضوع الفرعي ١
التحديات والفرص المتعلقة بنظام تعددية الأطراف من أجل التجارة والتنمية

تحليل السياسات

١٦- ما فتئ نظام تعددية الأطراف يشكل الركن الركين في النظام الاقتصادي الدولي كما أنه قوة دافعة رئيسية للعولمة حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً لم يسبق له مثيل على الصعيد العالمي. وقد دعمت هذه التعددية التجارة الدولية عن طريق الحد من الحواجز المتصلة بالتجارة بين الاقتصادات الوطنية، وعن طريق الحد من الحواجز الجغرافية بواسطة تحسين النقل والاتصال عبر الحدود. ومع تقلص الحواجز وتناقص تكاليف النقل وتزايد التدفقات المالية والاستثمارية وتسارع التقدم التكنولوجي وقدوم عصر المعلومات، أصبح عالمنا مترابطاً بدرجة لم يسبق لها مثيل في أي وقت مضى.

١٧- واندمج في الاقتصاد العالمي عدد متزايد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ما أحدث توسعاً غير مسبوق في التجارة الدولية. بل حتى البلدان التي كانت من الفاعلين الهامشيين في مجال التجارة الدولية قبل نحو ثلاثة عقود قد شهدت زيادات كبيرة في صادراتها من البضائع بلغت خمسة أضعاف في حالة أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن حصتها الإجمالية من الصادرات العالمية تبلغ ٠,٩٧ في المائة فقط، وهو ما يقل عن الهدف المحدد بنسبة ٢ في المائة لعام ٢٠٢٠ في برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وأسهم تزايد التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يدعم كل منهما الآخر في حدوث تحوُّل لم يسبق له مثيل في كثير من البلدان النامية التي أصبح بعضها من المحركات المهمة للنمو، إقليمياً وعالمياً، ومن القوى المحرّكة الرئيسية للتجارة والاستثمار على الصعيد العالمي. وشكلت تلك التطورات، المدعومة بسبُل منها السياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة، عوامل هامة في انتشال أكثر من مليار شخص من هوة الفقر المدقع. وفي هذا السياق، من الضروري العمل على إزالة العوائق وتشجيع المشاركة الأوسع نطاقاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية والمساهمة في الاقتصاد العالمي.

١٨- وتعرِّف خطة عمل أديس أبابا التجارة العالمية بأنها أداة مهمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللتنمية المستدامة والحد من الفقر، أما النظام التجاري المتعدد الأطراف، على نحو ما جسدته منظمة التجارة العالمية، فهو القناة الرئيسية للنهوض بهذه التجارة. كما يُعد النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتسم بالكفاءة ويستند إلى قواعد عنصراً أساسياً في إيجاد الفرص الكبيرة التي تأتي مع العولمة، فضلاً عن إيجاد حلول للتحديات التي تطرحها العولمة. وتشمل هذه التحديات الاندماج الكامل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ولهذه الغاية، هناك حاجة لنظام تجاري، في إطار منظمة التجارة العالمية، يكون عالمياً ويستند إلى قواعد وشفافاً ومنفتحاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف وتعددية الأطراف، إضافة إلى تحرير التجارة بشكل بنّاء مع اعتماد السياسات الداعمة الملائمة.

١٩- كما أن تجربة العولمة في العقود الأخيرة قد أثبتت أن الصلة بين التجارة الدولية والتنمية تتأثّر بمجموعة متنوعة من العوامل. فالترابط الاقتصادي فيما بين البلدان قد زاد زيادة كبيرة، وخاصة من خلال تسارع اندماج النظم المالية للبلدان النامية في الأسواق المالية الدولية وفي البنية المالية العالمية. وينطبق ذلك أيضاً على أوجه الترابط المعقدة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وبالمثل، فإن خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات والنتائج الرئيسية الأخيرة تتطلب بحكم طبيعتها إيجاد حلول عالمية متكاملة للتحديات العالمية المطروحة. كما أن الحاجة إلى اتباع نَهْج متكامل إزاء هذه القضايا العالمية، وهو الخاصية المميزة لأنشطة الأونكتاد وولايته، لم تكن قط أكبر مما هي عليه الآن.

٢٠- وعلى الرغم من الفرص التي أتت مع العولمة، ما زالت هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها من خلال العمل المتعدد الأطراف. فالتحديات المتعلقة بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي العالمي لا تزال قائمة، فضلاً عن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها. والمكاسب التي تحققت بفضل العولمة، مع الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف، موزعة على نحو غير متكافئ، مما أدى إلى تفاوتات حادة على الصعيد العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية. وكان النمو أيضاً غير متكافئ ومتقطعاً وغير مستدام في كثير من الأحيان، وعانى من صدمات وأزمات مالية مُضِرَّة، وما زال العديد من البلدان والشعوب في مؤخرة الركب. فلا يزال زهاء مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، ولا ينخفض الفقر إلا ببطء في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في معظم أقل البلدان نمواً. ويعيش خُمس البشرية في دول متأثرة بنزاعات ويعاني العُشر من الجوع وسوء التغذية المزمنين.

٢١- وثمة حاجة عاجلة إلى تحسين البيئة الاقتصادية العالمية بغية دعم جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، عن طريق إيجاد حلول فعالة ومناسبة لمشاكلها وتعزيز تنسيق السياسات. وإن الوصول إلى مستويات التنمية اللازمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الهدف المتفق عليه عالمياً المتمثل في تحقيق الرخاء الشامل للجميع على الأمد الطويل سيتطلب تضافر عمل كل الجهات في تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٢٢- وقد أثار السياق المالي العالمي الحالي شواغل إزاء القدرة على تحمل الديون والتعرض للصدمات الخارجية، ولا سيما بالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبعض البلدان المتقدمة، والبلدان التي تعتمد بشدة على تصدير السلع الأساسية، الأمر الذي يقيد على نحو خطير الفرص المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان ما زالت معرضة لأزمات الديون، فقد أدى تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والموارد العامة إلى تراجع كبير في مدى تعرض العديد من البلدان لأزمة الديون السيادية، وإلى خفض كبير للديون من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وأدخلت تحسينات كبيرة في إطار إعادة هيكلة الالتزامات السيادية، بما في ذلك في إطار نادي باريس للدائنين الرسميين ومنتدى باريس، ضمن جهات أخرى، مما أسهم في تعزيز الحوار بين الدائنين والمدينين السياديين بشأن مسائل الديون، وقبول السوق للشروط القياسية الجديدة المتعلقة بعقود السندات الحكومية. ومع ذلك، هناك مجال لمواصلة العمل بغية تيسير التقاسم المنصف للأعباء، وتحسين القدرة على التنبؤ وتعزيز إعادة الهيكلة بصورة منظمة وجيدة التوقيت وتتسم بالكفاءة وتحترم مبادئ المسؤولية المشتركة وتؤدي إلى سرعة استعادة القدرة على تحمل الدين العام، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى موارد التمويل بشروط مواتية. وقد اعتُرف بأن ثمة حاجة أيضاً إلى المزيد من تحسين الشفافية في القضايا المتعلقة بالديون، بما في ذلك الحاجة إلى تقليل الاعتماد على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وتحسين نوعية المعلومات التي تقدمها. وبالنظر إلى الشواغل المتزايدة بشأن القدرة على تحمل الديون الخارجية، من المهم إدارة الدين العام لمنع وإجهاض الأزمات المالية وأزمات الديون. واعتُرف أيضاً بالحاجة إلى سجل مركزي للبيانات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون. وفي هذا الصدد، تم الاعتراف أيضاً بعمل الأونكتاد منذ أمد بعيد في إطار الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون، بما في ذلك من خلال تعزيز مبادئه المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. وأُقرت أهمية عمل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢٣- وقد يكون الاستثمار وسيلة قوية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو يمكّن من جلب التكنولوجيا المبتكرة، وحفز الإنتاج والعمالة، والوصول إلى الأسواق الدولية من أجل اكتساب خبرة أفضل وزيادة الفرص الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التعاون والدخول في حوار بهدف الحفاظ على بيئة سياساتية مواتية للاستثمار، والتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه الاستثمار. وتؤكد الحكومات من جديد حقها في تنظيم الاستثمار تحقيقاً للأغراض المشروعة المتعلقة بالسياسة العامة.

٢٤- ومن المهم تعزيز الوعي وبناء القدرات لدعم البلدان النامية في اجتذاب وتعزيز الاستثمار الذي يسهم في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٥- وسيكون النظام الضريبي الفعال حاسماً في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الشامل للبلدان النامية. ويشمل ذلك الحد من التهرب الضريبي،

فضلاً عن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، مثل التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والفساد والاختلاس والغش. فهذه المسألة عالمية وتتطلب المزيد من التعاون المتعدد الأطراف. كما ينبغي أن تكون المبادرات الحالية أكثر شمولاً فيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية.

٢٦- وتؤدي التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، دوراً حاسماً في التجارة والتنمية، بما في ذلك عن طريق مساهمتها الأساسية في التحول الهيكلي، والطاقات الإنتاجية، والقدرة التنافسية وتنويع الإنتاج والصادرات، فضلاً عن تعزيز الأمن الغذائي. فهي بالتالي من وسائل التنفيذ الرئيسية وتشكل أحد عناصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي أيضاً من أهم عوامل التغيير المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً، يُعد وسيلة من وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويُرحَّب بالترتيبات والتدابير الدولية، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا وتفعيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نمواً، على النحو المتفق عليه في خطة عمل أديس أبابا من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٧- وتتطلب التنمية الشاملة والمستدامة توفر بيئة مواتية على جميع المستويات في شكل أطر سياساتية ذات صلة، ووضع قواعد قوية والتعاون على نحو فعال. فهذه البيئة الوطنية والدولية المواتية تُسهم في دعم الاستثمارات الإنتاجية المحلية، وفي زيادة تدفقات التمويل الإنمائي الطويل الأجل والمستقر، والاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في المجالات الجديدة في البلدان النامية. ويشكل تعزيز البيئة المواتية للاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية أمراً أساسياً لاستيعاب التكنولوجيات والتوسّع فيها بغية زيادة إنتاجية هذه البلدان وقدرتها التنافسية. ويلزم أيضاً توافر إحصاءات عالية الجودة تكون متاحة بشكل عام وممتثلة للمعايير الدولية.

٢٨- ومن شأن تحرير التجارة أن يؤدي دوراً هاماً في إدماج البلدان النامية بشكل إيجابي في النظام التجاري العالمي، ولا سيما عندما يقترن بسياسات متوازنة ومستدامة على جميع المستويات دعماً للنمو والاستقرار والتنمية الصناعية والهياكل الأساسية والعمالة والتغيير الهيكلي، وهو ضروري لتحقيق النمو العالمي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وتمشياً مع إعلان نيروبي الوزاري للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، فإن عمل منظمة التجارة العالمية يجب أن يُبقي مسألة التنمية في الصدارة، دون المساس بالأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. ويُرحب بالتالي بالعناصر الواردة في الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما تلك التي هي لصالح أقل البلدان نمواً. وقد حقق أعضاء منظمة التجارة العالمية تقدماً كبيراً نحو بلوغ هدف وصول منتجات أقل البلدان نمواً جميعها إلى الأسواق على نحو مستمر من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وسيُرحب بزيادة التحسين في هذا الاتجاه.

٢٩- ويمكن للتكامل الإقليمي أن يكون أيضاً حافزاً مهماً للحد من الحواجز التجارية، وتنفيذ الإصلاحات السياساتية، وتخفيض تكاليف التجارة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وهناك حاجة إلى ضمان أن تظل الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية مكملاً للنظام التجاري المتعدد الأطراف وليس بديلاً عنه. وينبغي لهذه الاتفاقات أن تكون متسقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تسهم في تقويته.

٣٠- ويلزم توافر المزيد من الشفافية في أسواق السلع الأساسية، في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، وينبغي أن يشمل ذلك الأخذ بأساليب ترمي إلى تعزيز شفافية وقدرات نظم إدارة الضرائب. فغنى أفقر بلدان العالم بالموارد، إضافة إلى الهروب الواسع النطاق لرؤوس الأموال من كثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، أمران يُبرزان الحاجة إلى تقييم شامل لاستغلال وتسويق السلع الأساسية الأولية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء.

٣١- ويظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية إلى الاستفادة بالكامل من النظام التجاري الدولي، كما أنه مهم في زيادة اندماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وفي هذا السياق، قد تحتاج البلدان المنضمة، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى مساعدة تقنية قبل عملية الانضمام وأثناءها وفي متابعتها. وينبغي التصدي للعوائق القائمة من أجل تيسير عملية الانضمام والانتهاء منها في أقرب الآجال. وفيما يتعلق بانضمام أقل البلدان نمواً، اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ المقرر المتعلق بالمبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٢- وما زالت مبادرة المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل المعزز يتسمان بالأهمية في سياق التجارة والتنمية، ولا سيما في مجال بناء القدرات في جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وما زال ينبغي تحسين فعالية مبادرة المعونة من أجل التجارة بوسائل منها مواءمة الدعم مع أولويات الحكومات المتلقية واستهداف القيود الملزمة التي تواجهها البلدان المتلقية بمزيد من الفعالية وتطبيق الدروس المستخلصة من خلال جهود الرصد والتقييم. ويمكن تحسين إمكانات الحد من الفقر التي تنطوي عليها المبادرة باتباع سياسات تزيد من فرص الحصول على منافع التجارة لصالح من يعيشون في حالة فقر وتخفف من تكاليف التكيف.

٣٣- ويتوقع أن يسرِّع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة تدفق السلع بين البلدان وأن يحسن الشفافية ويخفض تكاليف المعاملات. وإذا نُفذ هذا الاتفاق تنفيذاً فعالاً، فمن شأن ذلك أن يعزز المنافع المتبادلة التي تتحقق للدول المتاجرة ومن ثم يعزز التنمية المستدامة على صعيد العالم، وأن يولد كذلك للمستهلكين ومؤسسات الأعمال مكاسب رخاء. وبغية تحقيق أهداف الاتفاق، ستتعين مواجهة تحديات التنفيذ المحتملة، وخاصة التي يُحتمل أن تواجهها أقل البلدان نمواً. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تقديم مساعدة فعالة في المجالين

التقني والمالي وغير ذلك من أشكال المساعدة المتفق عليها، فضلاً عن الدعم في مجال بناء القدرات.

٣٤- وتُشجَّع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيتطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها.

٣٥- ولا بد من تعزيز التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات من أجل التصدّي للمشاكل الهيكلية والطويلة الأجل التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، وذلك بغية زيادة استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، ودعم الانتعاش الاقتصادي العالمي، وتحسين البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية غير المباشرة على البلدان النامية. ويلزم بذل جهد جماعي لتعزيز بيئة اقتصاد كلي أكثر استقراراً لفائدة التجارة والتنمية.

٣٦- ويشكل استقرار النظام المالي جزءاً لا يتجزأ من بيئة تمكينية على الصعيد العالمي وعنصراً حاسماً لتحقيق النمو على المدى الطويل والتنمية المستدامة. فزيادة فعالية ضبط النظام المالي يمكن أن تساعد على ربط الأسواق المالية العالمية وسياسات التنمية المستدامة الوطنية الطويلة الأجل، وينبغي إيلاء عناية لما يمكن أن يترتب على القواعد التنظيمية المالية العالمية الجديدة من آثار في تمويل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٧- وأما البيئة الاقتصادية العالمية التمكينية المطلوبة لضمان تحقيق نتائج إنمائية منصفة ومستدامة لصالح الجميع في الأجل الطويل فتتطلب حوكمة عالمية جيدة، فضلاً عن إعادة تنشيط وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وبينما أتت التدابير المتخذة مؤخراً في إطار النظام المالي الدولي بتقدم مرحَّب به في اتجاه الأخذ بعملية صنع قرارات أكثر تمثيلاً، فإنه يلزم زيادة التحرك من أجل توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات وتعزيز هذه المشاركة، وتشجيع عملية لصنع القرارات بشأن القضايا المالية الدولية تتسم بتجاوبها وشمولها للجميع وتشاركيتها وتمثيليتها.

دور الأونكتاد

٣٨- وفقاً للفقرتين ١٠ و١٢ أعلاه، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بوسائل من بينها تشجيع إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل الاقتصادية المشتركة؛

(ب) الاستمرار في إتاحة محفل لتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار بوصفها مجالات تؤثر في آفاق النمو والتنمية للبلدان النامية، في سياق البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، للمساعدة في الترويج على الصعيدين الوطني والدولي لسياسات واستراتيجيات مواتية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، ومتماشية مع الأولويات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) مواصلة إجراء البحوث والتحليلات، بالتعاون مع الوكالات المختصة، لتقييم آثار القواعد التنظيمية المالية العالمية على إمكانية الوصول إلى تمويل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) دعم الدول الأعضاء في إيجاد توافق آراء فيما بينها عند تناول التحديات المستمرة والناشئة التي تحدّ من الإمكانيات التجارية للبلدان النامية؛

(هـ) مواصلة عمله المتعلق بتأثير التدابير غير التعريفية على آفاق التجارة والتنمية للبلدان النامية، وتعزيز تعاونه بشأن هذا الموضوع مع الشركاء الآخرين المعنيين، بما في ذلك عن طريق المشاركة في فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بقاعدة بيانات التدابير غير التعريفية؛

(و) مواصلة مساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وعلى تحديد خيارات السياسة العامة والممارسات الفضلى في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل نقل التكنولوجيا وإجراء بحوث بشأن تأثير نقل التكنولوجيا في التجارة والتنمية؛

(ز) مواصلة جمع الإحصاءات وإجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية، بما في ذلك تأثيرهما عن طريق الأشكال غير السهمية للإنتاج الدولي، بغية إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات وتمكينها من تقييم مدى أهميتها بالنسبة إلى التنمية وابتكار وتنفيذ أدوات سياساتية مناسبة؛

(ح) مواصلة عمله التحليلي والسياساتي ومساعدته التقنية بشأن قضايا الديون، بما في ذلك برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتعزيز سياسات الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، بحيث يكمل عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء؛

(ط) مواصلة عمله الحالي، بالتنسيق مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية، الرامي إلى المساهمة في السلاسل والقدرات الإحصائية في مجالات الديون المحلية والديون الخارجية الخاصة والعامة، وتركيبة الديون؛

(ي) مواصلة عمله، من خلال أركان عمله الثلاثة، في ميادين النقل والمرور العابر الدوليين، واللوجستيات التجارية، وتيسير التجارة، والقضايا ذات الصلة، وكذلك دعم تنفيذ

اتفاق تيسير التجارة المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية، ومواصلة دعم عملية وضع وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي مناسب يُيسر ويدعم النقل والتجارة على الصعيد الدولي ويخفض التكاليف؛

(ك) مواصلة دعم البلدان النامية في مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن المعونة من أجل التجارة وغير ذلك من برامج المساعدة الإنمائية؛

(ل) مواصلة برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، والحفاظ على دوره كمحفل للنقاش الدولي بشأن اتفاقات الاستثمار، ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز البعد الإنمائي، حسب الاقتضاء؛

(م) مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مع توجيه اهتمام خاص إلى إسهامه المحتمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ن) رصد وتقييم التحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة التي تواجه التجارة من منظور التنمية المستدامة؛

(س) مواصلة رصد أسواق السلع الأساسية والتعهد المناسب لقاعدة البيانات المتعلقة بالأسعار الدولية للسلع الأساسية كجزء من عمله المتعلق بالإحصاءات والاتجاهات الرئيسية؛

(ع) مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات موجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وكذلك إدارة عمليات النقل. وينبغي له أن يواصل أيضاً التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن الضرائب بالنظر إلى صلتها بسياسات الاستثمار؛

(ف) مواصلة عمله بشأن المعايير الخاصة، بما فيها معايير الاستدامة؛

(ص) معالجة الآثار التجارية والإنمائية للحواجز غير التعريفية؛

(ق) مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل مخططات الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص المقررة، وقواعد المنشأ التفضيلية لصالح هذه البلدان وإعفاء خدمات أقل البلدان نمواً، فضلاً عن المساعدة المحددة الهدف في إطار مبادرات مثل مبادرة الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة؛

(ر) مساعدة البلدان النامية، عن طريق العمل التحليلي وتصميم السياسات، على استحداث آليات إقليمية لتيسير تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص؛

(ش) الإسهام، بصفته عضواً في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وبصفته أيضاً

أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في تنفيذ النتائج المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك آلية تيسير التكنولوجيا وتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

(ت) مواصلة وتعزيز برنامج العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لصنع السياسات في البلدان النامية عن طريق تقييم فعالية الإجراءات المتخذة تحقيقاً للتنمية المستدامة وتحديد الأولويات ذات الصلة بذلك؛

(ث) مواصلة عمله المتعلق بالروابط بين التجارة الدولية والمسائل المالية ومسائل الاقتصاد الكلي، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي؛

(خ) مواصلة ما يقدمه من المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيزه، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وفي متابعتها؛

(ذ) مواصلة البحث في آفاق البلدان النامية في مسائل التجارة والتنمية وما تخلفه من أثر عليها ومواصلة إجراء تحليلات بشأنها، وذلك إسهاماً منه في عمل الأمم المتحدة في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛

(ض) مواصلة تقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، وصياغة إطار للسياسات التجارية واستعراض السياسة العامة المتبعة في مجال الخدمات وغير ذلك من الجوانب المتصلة بالسياسة التجارية؛

(أأ) مساعدة البلدان النامية، بوسائل منها بناء القدرات، عن طريق العمل، في حدود ولايته، على وضع منهجيات لقياس أثر جهود السياسة العامة الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وعن طريق تعهد إحصاءات وطنية مناسبة ومحدثة تمتثل للمعايير الدولية.

الموضوع الفرعي ٢
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام عن طريق التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا بغية تحقيق الرخاء للجميع

تحليل السياسات

٣٩- يُشكل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام شرطاً أساسياً مسبقاً للقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، ورفع المستوى التكنولوجي، وتحقيق التنويع والتحول في الاقتصادات، وتضييق فجوة تفاوت الدخل داخل البلدان وفيما بينها، وتحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع. بيد أن هذا يتطلب اتخاذ تدابير فعالة على جميع المستويات من أجل تجاوز

ضعف النمو الاقتصادي والتصدي للتحديات المستمرة والمستجدة التي تعترض الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية قوية ومستمرة. وثمة عاملان رئيسيان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هما الشمولية للجميع والاستدامة. ويجب أن تصمم هذه التدابير على نحو يأخذ في الحسبان القدرات والاحتياجات والمستويات الوطنية المختلفة للتنمية وأن تراعي السياسات والأولويات الوطنية وأن تبقى في الوقت نفسه متسقة مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. ومن المهم أيضاً ضمان التقاسم العادل بين الجميع لثمار التنمية ودعم احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٤٠- ويجب أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع لضمان رفاه السكان. وتقتضي الشمولية للجميع إتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع، وبخاصة أشد الفئات حرماناً، وتوزيع مكاسب الرخاء بطريقة أكثر مساواة. وهي تتطلب أيضاً الانتباه الدقيق لأوجه انعدام المساواة الأفقية، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وللقضايا المتصلة بتمكين الشباب. ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام توافر المواهب والقدرة الإبداعية والحافز القوي لريادة الأعمال لدى جميع السكان، كما يتطلب اتباع سياسات داعمة لتنمية المهارات، وللمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وللقدرة على الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، وللقدرة على إنتاج طائفة أوسع من المنتجات التي تتسم بجودة عالية، فضلاً عن الاستثمار في الهياكل الأساسية وغير ذلك من الاستثمارات.

٤١- ويتوقف تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، في جملة أمور، على استخدام التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي وللقضاء على الفقر. والتجارة وسيلة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. فبتوافر سياسات داعمة مناسبة وهياكل أساسية ملائمة وقوة عاملة متعلمة ومدربة، يمكن أن تساعد التجارة أيضاً في تعزيز كل من العمالة المنتجة، وتمكين الشباب والنساء، والأمن الغذائي، والحد من انعدام المساواة.

٤٢- بيد أن مدى فعالية التجارة في تعزيز النمو وفي القضاء على الفقر أمر يتوقف، جزئياً، على الاستثمار المتعدد القطاعات وعلى رفع المستوى التكنولوجي على الصعيد الوطني. وللاستثمار الإنتاجي أهمية حيوية في دفع عجلة النمو وخلق فرص العمل والابتكار والتجارة. ويصدق ذلك أيضاً على التمويل المطلوب لتزويد مؤسسات الأعمال برأس المال الذي تحتاج إليه لكي تتطور. والاستثمار في الهياكل الأساسية ضروري لتحقيق التنمية، وهو يشكل عاملاً حفازاً للنمو ولتيسير الاستثمارات الخاصة والعامة والقدرة على المنافسة.

٤٣- وإن تعبئة الموارد المالية لفائدة البلدان النامية وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وبخاصة في تطوير الهياكل الأساسية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وطاقة الإنتاج في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، تؤدي كلها دوراً رئيسياً في التجارة والتنمية. وستكون زيادة الاستثمار العام والخاص، المحلي والأجنبي على السواء، ذات أهمية حاسمة.

٤٤- ويؤدي التمويل العام الدولي دوراً هاماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محلياً. ولا تتوفر لجميع البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بكل أبعاده

القدرة على الوصول إلى طائفة واسعة من مصادر التمويل وتظل معتمدة من أجل تنفيذها على المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدر تمويل يمكن التنبؤ به. ويكتسي استهداف القضاء على الفقر بأبعاده المتعددة، بما في ذلك الفقر المدقع، أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم في هذا الصدد أن تدرك مساعي التعاون وقياس التنمية الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وخصوصيات هذا التحدي وضرورة معالجة أوجه الضعف الهيكلية الرئيسية في البلدان النامية. ومن الاستخدامات الهامة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من المصادر الأخرى، عامةً وخاصةً. وينبغي ألا يؤدي تحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية والتدبير المقترح المسمى "الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة" إلى إضعاف الالتزامات التي قُطعت بالفعل.

٤٥- وتعد التكنولوجيا وتمويلها أحد وسائل التنفيذ الرئيسية وعنصراً من العناصر اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار لم تتحقق بعد بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ويشكل سد الفجوات التكنولوجية أمراً لا بد منه للقضاء على الفقر وأداةً رئيسيةً للحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. وتشمل وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها، بشروط مواتية، بل وبشروط تساهلية وتفضيلية، على النحو المتفق عليه. كما أن نقل المعرفة من قبل المواطنين المغتربين يمكن أن يشكل إسهاماً مهماً في هذا الصدد. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة أن يؤديا دوراً رئيسياً في نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً في البلدان النامية وفي حفز تطوير التكنولوجيا. ويمكن تيسير نشر التكنولوجيا في البلدان النامية من خلال تدابير مختلفة، منها التصدي للحواجز التي قد تعترض نقل التكنولوجيا على جميع المستويات، والحصول على التمويل، وجعل التكنولوجيا أيسر كلفة، وتحرير التجارة باعتماد السياسات الداعمة الملائمة، والاستثمار في رأس المال البشري وزيادة قدرة الصناعات والهياكل الأساسية المحلية من أجل دعم اجتذاب واستيعاب التكنولوجيا، مع الاعتراف بأهمية توفير الحماية الكافية والمتوازنة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بما يتماشى والأولويات المحددة وطنياً والاحترام الكامل للالتزامات الدولية. كما أن ثمة حاجة إلى بيئة تمكينية فعالة على الصعيدين المحلي والدولي لضمان الفوائد الإنمائية المحتملة للتكنولوجيا.

٤٦- وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عنصراً مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلاً عنه، وكذلك التعاون الثلاثي دور مهم في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك في مجالي التمويل والتكنولوجيا. وينبغي أن يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه تعبير عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة. ولما كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يساعدان البلدان النامية في إرساء مسارات إنمائية تعزز الإنصاف والانفتاح والشمولية والابتكار، فإن ثمة اعترافاً بزيادة أهميتهما في دعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وستستمر تقوية الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان النامية أيضاً في إحداث تأثير إيجابي على التدفقات التجارية والمالية، وعلى بناء القدرات التكنولوجية المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٤٧- وبالتالي فإن التنمية المستدامة والشاملة للجميع تتطلب تضافر الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة مقترنة بإصلاحات على الصعيد الدولي ترمي إلى تهيئة بيئة من هذا القبيل. فالمجتمع العالمي قد ألزم نفسه، بإقراره خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، بالسعي إلى تهيئة بيئة تمكينية من أجل التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وبتيسير وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع الصُّعُد.

٤٨- وكما أبرزت خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، فإن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أمراً بالغ الأهمية. وقد أكدت الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية من جديد التزامات كل منها، بما في ذلك التزامات العديد من البلدان المتقدمة ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

٤٩- وفي حين أنه من الضروري زيادة الاستثمار العام بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توجد أيضاً إمكانات غير مستغلَّة لمشاركة القطاع الخاص. بيد أن تعبئة وتوجيه هذه الإمكانات يواجهان عدداً من التحديات على صعيد السياسات، بما في ذلك التحديات التي تحيط بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويلزم توافر القيادة والتنسيق، وطنياً وعالمياً، من أجل تقديم مبادئ توجيهية للتعامل مع هذه المعضلات السياساتية، وضمان اتساق السياسات، وتجنّب التكاليف الخفية، وحفز العمل المطلوب. ويمكن لعمل الأونكتاد المتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أن يكون مصدر إرشاد في هذا الصدد بغية تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية.

٥٠- وحسب خطة عام ٢٠٣٠، وتماشياً مع خطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى ذات الصلة، لمؤتمرات منظومة الأمم المتحدة، فإن الاستثمار في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنى التحتية هو وسيلة فعالة لتدارك القصور في البنى التحتية وبناء القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥١- وبشكل أعم، توجد حاجة إلى استثمارات إضافية في الإنتاج المستدام في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة والبلدان الأفريقية والبلدان التي تمر بحالات نزاع والبلدان الخارجة من حالات النزاع. كما أن لدى المجتمع الدولي إمكانيات قوية لدعم الدول الأعضاء التي تتحمل الوطأة الأشد للآثار العرضية للجغرافية السياسية أو غيرها من الآثار العرضية غير الاقتصادية، من أجل التخفيف من الأثر الاقتصادي. وثمة حاجة أيضاً إلى نُهج جديدة، وطنياً ودولياً، لتوجيه سياسة الاستثمار ولضمان اتساقها مع السياسات العامة الأخرى، بوسائل منها توفير التمويل الطويل الأجل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

الذي يفيد الاقتصاد الحقيقي، على النحو المبيّن في إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢- ولتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، تأثير متزايد على التجارة والتنمية على الصعيد العالمي. ويلزم إجراء المزيد من البحوث بشأن الجوانب التجارية والإنمائية لهذه المسائل.

٥٣- وسيتطلب تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ تجديد وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزَّز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأفقر والأضعف، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس، على النحو المشار إليه في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن تظل عملية إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة مرتكزة على الدول وأن تركّز على تدعيم الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

٥٤- وثمة حاجة ملحة، على وجه الخصوص، إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية المستدامة من أجل مواجهة التحدي البيئي المترتب على التوسع الحضري السريع. ومع التسليم بالدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والعمل الذي تقوم به الوكالات الأخرى ذات الصلة، فإن هناك حاجة إلى استراتيجيات محكمة التخطيط في مجال التوسع الحضري نظراً لدوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مع مراعاة احتياجات سكان الأرياف والتحديات البيئية.

دور الأونكتاد

٥٥- وفقاً للفقرتين ١٠ و١٢ أعلاه، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) تحديد الاحتياجات والتدابير الناشئة عن الترابط بين التجارة، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛

(ب) إجراء بحوث وتحليلات وتقديم المساعدة التقنية بشأن المشهد المتغيِّر للتجارة الدولية، بما في ذلك تحديد وسائل حفز التنويع الاقتصادي، والحد من تكاليف التجارة، وتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة، بما يشمل سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، وفي الوقت نفسه معالجة مسائل الشفافية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار إنمائية؛

(ج) تقديم الدعم إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في صياغة وتنفيذ أُطر سياساتية وتنظيمية وطنية للتجارة ودمج هذه الأُطر في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات الاقتصاد الكلي، ومن ثم المساهمة في تهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة؛

(د) مواصلة دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، عبر استعراض السياسات وإجراء الحوارات وتقديم المساعدة التقنية، في تعظيم الفوائد الإنمائية للروابط بين إنتاج السلع الأساسية والتجارة؛

(هـ) مواصلة دعم البلدان النامية المنتجة للقطن، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تلبية احتياجاتها والتصدي لما تواجهه من تحديات؛

(و) مواصلة تناول الصلات القائمة بين التجارة والتنمية والبيئة، عن طريق إجراء البحوث والتعاون التقني بشأن الاستدامة البيئية، بما يشمل تبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال استحداث نظم للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتصدي المناسب للتأثيرات المترتبة على تغيّر المناخ في الجوانب المتعلقة منها بالتجارة والتنمية؛

(ز) مواصلة تقييم دور المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مصدراً من مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة رأس المال الخاص، ولا سيما في سياق ظهور مصادر جديدة للمساعدة المالية بالاقتران مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) مواصلة أعماله بشأن المسائل المتصلة بالتعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ط) مواصلة أعماله في مجال النقل، بما في ذلك النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط والنقل العابر، وتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء بغية زيادة الكفاءة في قطاع النقل وخفض تكاليف النقل مع زيادة قدرته على التكيف، وتحسين كفاءة التجارة والموانئ، وتحسين المرور العابر، وتيسير التجارة والربط بشبكات النقل. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان المرور العابر النامية والاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلياً، في مجال النقل العابر والهياكل الأساسية وتقديم مساعدة خاصة لها في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في تحديد وتعبئة المصادر والآليات الجديدة والقائمة للتمويل الإضافي؛ وينبغي للأونكتاد تقديم خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية في هذا المجال؛

(ي) المساهمة، بسبل منها العمل التحليلي والمساعدة التقنية، في تقوية التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ولا سيما بتنسيق السياسات في مجال تطوير البنية التحتية الإقليمية والبنية التحتية للمرور العابر وتبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود؛

(ك) مواصلة مساعدة البلدان النامية في تدعيم استدامة شبكات النقل والبنية التحتية للنقل فيها وقدرة هذه الشبكات والبنية التحتية على التكيف مع تغيّر المناخ، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات الخاصة بالنقل الساحلي وممرات المرور العابر، وعقد اجتماعات للخبراء ضمن الإطار الحالي لرصد التطورات ذات الصلة وبحثها وتبادل التجارب بشأن مختلف النُهُج وتحديد أفضل الممارسات والتوصيات بشأن البنية التحتية للنقل المستدام القادر على التكيف ولوجستيات التجارة؛

(ل) مواصلة الإسهام في الحوار المتعلق بالسياسات وفي آليات التعاون الداعمة للنقل المستدام والتكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل وخدمات النقل وعملياته، بما في ذلك الجهود التعاونية الرامية إلى دعم وتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامهما استخداماً مستداماً؛

(م) العمل، من منظور التجارة والتنمية، على تعزيز الاستخدام المكثف للطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والتكنولوجيات التي تولد مزيجاً من مصادر الطاقة أكثر تنوعاً واستدامة وتسهيل التعاون بشأن التكنولوجيا وإيجاد مصادر للتمويل في هذا المجال، بالتعاون مع وكالات أخرى حيثما اقتضى الأمر؛

(ن) مواصلة وتعزيز أعماله بشأن التجارة في الخدمات، والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالخدمات، والتحليل الذي يتناول التجارة والخدمات من أجل التنمية؛

(س) مواصلة مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تعزيز قدراتها على تسخير إمكانات السياحة مما قد يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية المستدامة، والخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة حيثما اقتضى الأمر؛

(ع) دعم مبادرات الاستثمار المسؤول، بما في ذلك مبادرة البورصات المستدامة ومبادرة 'تحقيق تأثير لكليات إدارة الأعمال'، بالبناء على خطة عمله للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات أهداف التنمية المستدامة ومواصلة عمله المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بوسائل منها مبادرات المساءلة المراعية للشواغل الاجتماعية والبيئية؛

(ف) استحداث وترويج جيل جديد من الاستراتيجيات والمؤسسات والسياسات القائمة على أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره بغية مواءمة الاستثمار مع أهداف التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛

(ص) مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بغية ترجمة إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى خطط عمل وطنية ومجموعات أدوات، من خلال عمليات استعراض السياسات، وتشجيع الاستثمار، وأدلة الاستثمار، والمنتجات الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان في تعزيز تنمية مؤسسات الأعمال وتنظيم المشاريع وتقليص الحواجز البيروقراطية وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع التجارية، من خلال إطار سياسات تنظيم المشاريع، وبرنامج تطوير ريادة الأعمال، وبرنامج تيسير الأعمال التجارية؛

(ق) والأونكتاد، إذ يقر بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تضطلع بالدور الرائد في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا حقوق الملكية الفكرية، سيواصل أعماله بشأن حقوق الملكية الفكرية متى كانت مرتبطة بالتجارة والتنمية؛

(ر) تشجيع وضع سياسات دولية ووطنية فعالة لمساعدة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة عن طريق تحليل السياسات وتبادل الخبرات وبناء القدرات الموجَّه نحو السياسات؛

(ش) تدعيم عمله المتعلق بتعزيز المكاسب الإنمائية من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية من خلال تحليل السياسات، واستعراضات السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات في مجال تشريعات التجارة الإلكترونية، وتحسين فرص الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات من أجل تقييم السياسات وقياس الأثر، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ت) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات واستغلال الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها التجارية الدولية. وينبغي للأونكتاد أن يعمل، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى عند الاقتضاء، على تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كيفية توسيع نطاق الفوائد المتأتية من التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تطوير مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع؛

(ث) الإسهام في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بدوره التيسيري على صعيد مسارات العمل ذات الصلة وبصفته يتولى أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(خ) مواصلة عمله بشأن تيسير التجارة وتعزيز دعمه للبلدان النامية من أجل إجراء إصلاحات ترمي إلى تيسير التجارة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

(ذ) مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تصميم استراتيجيات وسياسات لتحسين مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الشامل للجميع وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في أعلى مستويات القيمة المضافة وسلاسل القيمة العالمية؛

(ض) مواصلة أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك 'التدريب من أجل التجارة'، على النحو المبيّن في الفقرة ٥٦(ص) من ولاية الدوحة؛

(أأ) الإسهام في دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص المتصلة بالتجارة بغية تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لكل بلد؛

(ب‌ب) تعزيز عمله المتعلق بالصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتجارة والتنمية، ودعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وأمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية وتعزيز فرصها الاقتصادية؛

(ج‌ج) مواصلة عمله في مجالي البحث والتحليل، في إطار ولايته، فيما يتعلق بزيادة تأثير تحويلات المهاجرين على التنمية، بما في ذلك فوائدها الاجتماعية والاقتصادية، بخفض تكاليف معاملاتها وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، مع احترام طابع هذه التحويلات باعتبارها أموالاً خاصة؛

(دد) مواصلة تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وبحث العقبات التي تواجه التجارة والتنمية، وينبغي للأونكتاد تعزيز برنامج مساعدته للشعب الفلسطيني عبر تزويده بالموارد الكافية والأنشطة التنفيذية الفعالة، بما في ذلك إجراء الدراسات ذات الصلة، باعتبار ذلك جزءاً من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع اتفاق أكرا وولاية الدوحة؛

(هه) مواصلة العمل مع الجامعات ومعاهد البحوث، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال معهده الافتراضي وغيره من السبل، من أجل تعزيز قدراتها البحثية والتدريسية بشأن التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

(وو) مواصلة تقديم الدعم التحليلي والتقني للدول الأعضاء التي تتحمل الوطأة الأشد للآثار الجيوسياسية أو غير ذلك من الآثار غير الاقتصادية وغير المباشرة، من أجل معالجة الانعاكسات التجارية والإنمائية وفقا لولايته؛

(زز) مواصلة العمل، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لتعزيز تطوير مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل وجمع للبيانات والإحصاءات، بما في ذلك تعزيز مؤشرات الهشاشة في مجال التجارة والتنمية؛

(ح‌ح) مواصلة العمل على زيادة فهم المسائل المتعلقة بالاستثمار والسياسات الاستثمارية الكفيلة بتعزيز التنمية، والتشجيع على زيادة فهم المسائل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية.

الموضوع الفرعي ٣
المضي في تحقيق التحوُّل الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء المرونة الاقتصادية والتعامل مع تحديات وفرص التجارة والتنمية، على جميع المستويات، في حدود ولاية الأونكتاد

تحليل السياسات

٥٦- يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق نمو اقتصادي مستقر وتنمية مستدامة وشاملة للجميع. وتشمل هذه التحديات بطء النمو الاقتصادي، وتحديات تغير المناخ، والاستجابة للاحتياجات المتزايدة من الطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشكل زيادة المرونة في مواجهة هذه الصدمات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. ومن العناصر الرئيسية لهذه المرونة التحول الهيكلي، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي والتصنيع، وجميعها تحتاج إلى بيئة مواتية على جميع المستويات. والجهود الرامية إلى اجتثاث الفقر وتحقيق التنمية، بالتركيز على حفز الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية في الأجل الطويل، يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً عن طريق توليد إيرادات محلية تساعد على بناء المرونة، بوسائل منها الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والبشرية.

٥٧- والتحول الهيكلي الاقتصادي الذي يتحقق من خلال عملية تنويع تشمل أنشطة أكثر حداثة ومستدامة ومتقدمة تكنولوجياً وبإنتاج منتجات أعلى قيمة أمرٌ مهم للغاية لبناء المرونة ولتحقيق النمو المستدام في الأجل الطويل. بيد أنه ثبت أن التحوُّل الهيكلي ليس بالأمر السهل، وهو ما يعكس، إلى حد ما، محدودية التطور التكنولوجي، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء، وضعف قاعدة المهارات، ووجود معوقات محلية في جانب العرض، وبيئة اقتصادية عالمية غير مواتية، وخاصةً حالة عدم اليقين في أسواق المال والسلع العالمية. وقد أثّرت تلك التحديات في عملية التعبئة المطلوبة للموارد، من المصادر المحلية والخارجية من أجل تمويل الاستثمارات الضرورية لتعزيز التحوُّل الهيكلي الاقتصادي. وسيتطلب الأمر أيضاً انتهاج سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سليمة، بما في ذلك سياسات مالية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، وحيّز تحرك كافٍ على الصعيد المالي، وإدارة رشيدة ووجود مؤسسات ديمقراطية وشفافة على المستويات كافة.

٥٨- ومما يرتبط بالتحوُّل الهيكلي ارتباطاً وثيقاً، ويكسي أهمية أساسية للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، العمل على تنمية القدرات الإنتاجية. ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية اتباعَ نُهج شاملة ومتكاملة للاستفادة من العلاقة بين التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار، من أجل تعزيز الإنتاج المحلي القادر على المنافسة وتحسينه، مما يمكّن البلدان النامية من الاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن تعظيم الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال المشاركة في هذه السلاسل.

٥٩- ويتسم تنويع الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، إلى جانب زيادة الإنتاجية في قطاعات تقليدية مثل الزراعة، بأهمية بالغة في زيادة المرونة الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية اللازمة لخلق فرص العمل ولإيجاد سبل مستدامة لكسب الرزق والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ولزيادة الدخل وتحسين نوعية الحياة. وهو يتسم أيضاً بأهمية بالغة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع. والتنويع وتحقيق قيمة مضافة مهمّان بصورة خاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى الهبوط الحالي لأسعار بعض المواد الخام، بغية الحد من شدة التأثر بتقلّبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية وتيسير ارتقاء سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتعد الاستثمارات في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وبناء القدرات، والتدريب على المهارات القابلة لنقلها للغير، ضرورية لزيادة القيمة المضافة المتأتية من أنشطة التجارة في منتجات الصناعة الاستخراجية على امتداد سلسلة القيمة لتمكين البلدان من الاستفادة على نحو أفضل من الفُرص ولنشر الفوائد المترتبة على ريوع الموارد لكي يستفيد منها الاقتصاد على نطاق أوسع، وتطوير جميع مراحل الأنشطة الإنتاجية، ومساعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك.

٦٠- ويتطلب التنويع الناجح وجود بيئة عالمية مواتية، بما في ذلك نظام تجاري، تفضي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والنمو المستدام. وبإمكان التعاون مع المحافل الدولية المعنية، مثل مجموعة العشرين ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تقديم مساهمة في هذا الصدد. كما أن وجود نظام مالي ونقدي دولي مستقر يمكن أن يسهم في تحقيق ذلك. والبيئة الاقتصادية الدولية التي لا تدعم التنويع تنطوي على خطر تقويض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في البلدان النامية.

٦١- ويشكل التصنيع مصدراً هاماً للنمو وخلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة، فضلاً عن أنه مصدر كبير للمدخلات التي تخدم الاقتصاد الريفي وأساس لتطوير خدمات مرتفعة القيمة. وينبغي تعزيز استدامته بطرق منها توفير الوسائل المناسبة للتنفيذ في البلدان النامية. وما برح هذا يمثل أحد المواضيع الهامة التي يتناولها العمل التحليلي والمنصبّ على السياسات الذي يضطلع به الأونكتاد، وهو الآن مدرج باعتباره غاية متوخاة ضمن أهداف التنمية المستدامة، جنباً إلى جنب مع الغايات ذات الصلة في مجالات التنويع الصناعي، والارتقاء بمستوى تنظيم المشاريع والمستوى التكنولوجي والتقدم في هذين المجالين.

٦٢- والتصنيع والتحوُّل الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية والتنويع كلها أمور تعتمد على الاستثمار، الذي يعد بدوره أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة وخلق فرص العمل والابتكار وتسخير التجارة تسخيراً ناجحاً من أجل النمو والقضاء على الفقر.

٦٣- وعلى الرغم من أن أنشطة تنظيم المشاريع وما يتصل بذلك من مناهج تعليمية، ودعم التدريب المهني وأنشطة البحث والتطوير وما يرتبط بذلك من ابتكار، ليست في حد ذاتها أهدافاً من أهداف التنمية المستدامة، فإن من الضروري تعزيزها لأنها تولد النمو الاقتصادي

المستدام. ومن شأن دعم إنشاء مشاريع الأعمال التجارية الشاملة، ولا سيما تلك التي تملكها نساء وأفراد من الفئات المحرومة اقتصادياً، أن يسهم في الإدماج الاجتماعي من خلال توليد الدخل فضلاً عن توفير السلع والخدمات لتلك الفئة من السكان. وللحكومات دور مهم تؤديه في هذا الصدد، بوسائل منها تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين إمكانية حصولها على التمويل والتكنولوجيات والخدمات، وكذلك من خلال دعم البيئة المواتية على جميع المستويات. وثمة تحدٍ كبير يتمثل في وجود قطاعات غير رسمية كبيرة جداً ومتنامية في كثير من البلدان النامية، وهو ما يعكس، إلى حد ما، مزيجاً من عمليات التحوُّل الاجتماعي – الاقتصادي المعقدة، وعدم كفاية معدل التصنيع لاستيعاب فائض اليد العاملة في الأسواق الرسمية.

٦٤- ويشكل الاستثمار في تطوير البنية التحتية المادية والبشرية والحفاظ عليها أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. فعدم توافر بنية تحتية ملائمة يفرض العزلة المادية على كثير من الناس في البلدان النامية، ويقيد حجم السوق، ويعرقل الإنتاج، ويرفع تكاليف التجارة، فضلاً عن أنه يُسهم في الاستبعاد الاجتماعي. ويمكن أن يؤدي تيسير تطوير بنية تحتية يمكن التعويل عليها ومستدامة وقادرة على التكيف في البلدان النامية، ولا سيما من خلال زيادة الدعم التقني والتكنولوجي والمالي، إلى تحسين تطوير نظم مستدامة وزيادة الفوائد في الأجل الطويل.

٦٥- ويحتاج كل بلد إلى اعتماد تدابير تناسب ظروفه وأولوياته الخاصة. ومن ثم، لا يوجد مخطط سياساتي وحيد صالح لجميع الحالات لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويتعيّن على البلدان، وهي تمارس حقها وتقوم بمسؤوليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين رفاه شعوبها، أن تختار من مجموعة متاحة من النُهُج والرؤى والأدوات المختلفة تبعاً لقدراتها وأوضاعها واحتياجاتها المحلية وتبعاً لتاريخ البلد وتطوُّر دوره في الاقتصاد العالمي، مع وضع الاتفاقات والنتائج الدولية ذات الصلة في الاعتبار.

٦٦- ويمكن مع ذلك تحديد بعض القواسم المشتركة بين السياسات والمؤسسات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. فقد اعتُرف منذ وقت طويل بالدور المحوري للدولة في مجال النهوض بالتنمية المنصفة والمستدامة. وهذا الدور لا يقتصر على مجرد التخفيف من أوجه إخفاق السوق وقصورها. بل يلزم أيضاً وجود دولة إنمائية فعالة بغية إيجاد الأسواق وتوجيه الموارد من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى والتشجيع على انتهاج سياسات استثمارية سليمة. وينبغي أن تكون التجارة المفتوحة والأسواق الحرة محكومتين بسياسة حصيفة وعملية تنظيمية سليمة، مع تجنّب الأشكال المتطرفة للحمائية، من ناحية، والأسواق غير الخاضعة للتنظيم من الناحية الأخرى، وينبغي أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على إيجاد فرص العمل وعلى الاندماج الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية، وتحقيق الترابط.

٦٧- ومن الأهمية بمكان الحفاظ على توافق انسجام قدرة الدول على صياغة سياسات فعالة وتنفيذها مع التزاماتها الدولية، بما في ذلك القدرة على وضع سياسات تجارية وغيرها من السياسات محددة الهدف على نحو مناسب وتنظيم الأسواق على نحو ملائم لتحقيق التصنيع والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة والنمو وبناء المرونة لصالح عموم السكان. ومن الضروري أيضاً بناء القدرات لتنفيذ سياسات شاملة تكون عادة مشتركة بين عدة قطاعات.

٦٨- وأحد المكونات المشتركة الأخرى للسياسات الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة هو تهيئة بيئة مأمونة ومستقرة وجذابة لمؤسسات الأعمال والصناعة، بما في ذلك عن طريق انتهاج سياسات مالية وسياسات اقتصاد كلي مناسبة تدعم الطلب وتحسّن إتاحة الفرص الاقتصادية وتقلّص الاختلالات في الدخل. وينبغي أن تحفز هذه البيئة عملية تنظيم المشاريع، وأن تكافئ الابتكار، وأن تتيح الفرص والحوافز للاستثمار الإنتاجي، وأن تكون مفتوحة للمنافسة وللتوسّع في الأسواق. وينبغي أن تؤدي السياسات وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات إلى تمكين الشركات المحلية من جميع الأحجام، وخاصة المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومن الاستفادة منها استفادة كاملة لزيادة القيمة المضافة. وتوجد إمكانات لتحسين التأثير الإنمائي للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق القيام، حيثما كان مناسباً، بإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات مالية مبتكرة تكون مصممة تصميماً ملائماً. وهذا يتطلب وجود مبادئ توجيهية واضحة للاستثمار المسؤول، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اعتراف بأن العديد من البلدان تملك نُظماً وطنية ذات أبعاد تتجاوز النُهج المشتركة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن المهم أن تتقيّد الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات، بما فيها تلك العاملة في الصناعات الاستخراجية، بالقوانين والنظم الوطنية سارية المفعول، ولا سيما بخصوص القواعد الاجتماعية والبيئية.

٦٩- ومن المهم أيضاً وجود قوانين وسياسات وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك، وينسحب ذلك أيضاً على التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في جميع هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسيع الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية، وضرورة تحسين الشفافية والمساءلة، وثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وظهور التجارة الإلكترونية.

٧٠- ويمثل تعزيز البنية التحتية عن طريق زيادة الاستثمار أولوية عالية. وهذا يتطلب تحديد ومعالجة الفجوات القائمة في مجال البنية التحتية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للخطر والصغيرة وفي البلدان الأفريقية، وتسليط الضوء على الفرص المستدامة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً المتاحة للاستثمار والتعاون. ومما يكتسي أهمية كبرى اتباع نُهُج إقليمية

لتعبئة واستخدام الموارد المالية والحقيقية من أجل تطوير البنية التحتية بجانبيها البشري والمادي. وإلى جانب التعاون والتنظيم الإقليميين الفعالين، فإن زيادة اندماج نظام البنية التحتية داخل كل منطقة وبين المناطق يتيح هو الآخر فوائد يحتمل أن تكون كبيرة عن طريق تعزيز الترابط الإقليمي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية بواسطة تقاسم الموارد واستغلال وفورات الحجم المحتملة.

٧١- ويكتسي الاستثمار السليم في الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية والتعليم والتدريب والصحة والتغذية أهمية أيضاً بالنسبة إلى التحوُّل الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، عن طريق تنمية قوة عاملة متنوعة وماهرة ومؤهلة تلبي متطلبات الاقتصاد والمجتمع.

٧٢- وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كافةً يتطلب استخلاص الدروس المستفادة من استراتيجيات التنمية السابقة. ومما يكتسي أهمية خاصة تحقيق الشمولية للتأكد من إتاحة إمكانية الحصول على الموارد وعلى الفرص لجميع الناس، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية وأفراد الأقليات الإثنية وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون أوضاع ضعف. ويُسهم كل ذلك في إرساء الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة فضلاً عن الركيزة الاجتماعية. فللنساء والشباب بوجه خاص أثر تحويلي محتمل على التنمية.

٧٣- وتضطلع المرأة بدور بالغ الأهمية في التنمية وتساهم في تحقيق التحوّل الهيكلي. ولذلك فإن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة ضروري لإطلاق العنان لهذه الطاقة. فالنساء يمثلن أكثر من ٤٠ في المائة من القوة العاملة على نطاق العالم، و٤٥ في المائة في أقل البلدان نمواً، وتضطلعن بدور بالغ الأهمية بوصفهن منتِجات وتاجرات. والعراقيل التي تعترض تمكين المرأة، مثل التحيّز الجنساني وعدم المساواة في الدخل، لا تزال كبيرة. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لمعالجة الصعوبات المحددة التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة ومتكافئة في التجارة المحلية والإقليمية والدولية، ولا سيما لتعزيز مشاركتها في ريادة الأعمال وزيادة امتلاك المرأة للشركات في التجارة الدولية. وتشمل هذه الإجراءات تحسين الحصول على التعليم والتمويل وزيادة اكتساب المهارات والمعارف وتهيئة بيئة مواتية على المستويات كافة. ويجدر أيضاً إيلاء اهتمام خاص لدور القطاع المالي في تشجيع النساء والشباب على السواء على إطلاق المشاريع.

٧٤- وتشكل بطالة الشباب مصدر قلق خاص، لأنها تشل طاقة الشباب في تحقيق التحوُّل في مجال التنمية المستدامة. والاستثمار ضروري، ولا سيما في مجالات التعليم والتدريب والتكنولوجيا، من أجل تمكين الشباب وتعزيز المواطَنة النشطة. وهذا يصدق أيضاً على تهيئة بيئة مواتية يمكن فيها إعمال حقوق الشباب وتحقيق قدراتهم بالكامل. ويشمل ذلك التعليم بغية زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات المناسبة للحصول على وظائف لائقة ولتنظيم المشاريع ولتلبية احتياجات القطاع الخاص.

٧٥- ودمج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية، حسب مقتضى الحال، ضروري بالقدر نفسه بالنسبة لاستدامة هذه الاستراتيجيات ونجاحها في الأجل الطويل. وينبغي النظر إلى هذه الاعتبارات على أنها جزء من نَهْج يضم الأركان الثلاثة جميعَها التي تقوم عليها التنمية المستدامة، مع مراعاة العلاقة بين التجارة والقدرة التنافسية والأنشطة التي تركّز على الشواغل البيئية.

دور الأونكتاد

٧٦- وفقاً للفقرتين ١٠ و١٢، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) توفير الإحصاءات والتحليلات والمساعدة التقنية للبلدان النامية في مجالات التجارة والتنويع الاقتصادي والسياسات الصناعية والتعبئة الفعالة للموارد المالية لإحداث التحول الهيكلي، بغية تعزيز النمو والتنمية والاندماج المجدي في الاقتصاد العالمي، بوسائل منها تطوير القطاعات والأنشطة التي تولّد قيمة مضافة أكبر وتفضي إلى استغلال الفرص التجارية الناشئة عن المبادرات العالمية والإقليمية استغلالاً فعالاً؛

(ب) مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز استراتيجيات التحول الهيكلي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية المختصة والجهات المعنية الأخرى، مع العمل في الوقت نفسه على تلبية الاحتياجات بواسطة آليات الدعم ذات الصلة، وتشجيع الحوار بين البلدان بشأن ما تبذله من جهود على صعيد التحوّل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وضع إحصاءات وإجراء بحوث بشأن التحديات الناشئة وتلك القائمة منذ أمد طويل التي تواجه أقل البلدان نمواً، وتحليل الاستراتيجيات والبرامج السياساتية الوطنية والدولية الرامية إلى تخريج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً وإلى تحقيق تنميتها المستدامة وذلك بغية إيجاد حلول عملية وخيارات سياساتية، بوسائل منها تشجيع الاستثمار وتنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية؛

(د) مواصلة وتعزيز أنشطة التعاون التقني مع أقل البلدان نمواً عن طريق التدريب وبناء القدرات، وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول؛

(هـ) مواصلة وتعزيز الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تركّز على تدعيم القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي وفقاً لبرنامج عمل فيينا؛

(و) مواصلة تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى معالجة أوجه ضعفها المادي والاقتصادي، وتشجيع التحوُّل الاقتصادي الهيكلي، وبناء المرونة والقدرات الإنتاجية وفقاً لمسار ساموا؛

(ز) مواصلة الأنشطة الرامية إلى نشر نتائج البحوث وتحليلات السياسات المتعلقة بأقل البلدان نمواً وتكثيف الحوار بشأن السياسات مع صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً؛

(ح) المضي، من خلال عمله المتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، في التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وفقاً لاحتياجاتها إلى التحوّل الهيكلي. وهذه التحديات قد تشمل بطء وتيرة التنويع وأثر التحول عن التصنيع قبل الأوان؛

(ط) مواصلة تقديم المساعدة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً في جهودها الرامية إلى تشجيع الاستثمار وبناء القدرة الإنتاجية، وتقديم تقارير عمّا يحققه هذا العمل من نتائج؛

(ي) مواصلة تقديم الدعم في معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، عن طريق إسداء المشورة وإجراء التحليلات على صعيد السياسات؛

(ك) توفير منهجية عملية ومبادئ توجيهية سياساتية من أجل إدراج القدرات الإنتاجية في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، بوسائل من بينها وضع مؤشرات بشأن القدرات الإنتاجية، لكي تكون القدرات الإنتاجية في صلب الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى معالجة الاحتياجات والتحديات المحددة لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول الجزرية الصغيرة النامية ولأفريقيا؛

(ل) مساعدة أقل البلدان نمواً على إحراز تقدم في اتجاه التخرج من فئة أقل البلدان نمواً وعلى الاستعداد لذلك، بما يشمل وضع استراتيجيات لتيسير انتقال سلس فضلاً عن فهم واضح لبيئة ما بعد التخرج وللتحديات المطروحة وللحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الهيكلي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة في فترة ما بعد التخرج؛

(م) دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنويع الإنتاج والصادرات، بما في ذلك في مجالات النمو المستدام الجديدة مثل الزراعة المستدامة، ومنها الزراعة العضوية والصناعات الإبداعية؛

(ن) دعم البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من الموارد الطبيعية وتواجه تحديات خاصة، بتشجيع الاستثمار المستدام في الأنشطة ذات القيمة المضافة ومعالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج، والعمل في الوقت نفسه على ضمان أن يكون هذا الاستثمار مسؤولاً وغير ضارٍ، وبمعالجة مسألة الحوافز الضريبية المفرطة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية وكذا الصناعات القائمة على الزراعة؛

(س) وضع نُهُج لحفز التنويع الاقتصادي وتشجيع الإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى، بوسائل منها التجارة والاستثمار وتنظيم المشاريع بغية إتاحة فرص اقتصادية متكافئة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً؛

(ع) تعزيز قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على تقليل الآثار السلبية القصيرة الأجل المترتبة على تقلب الأسعار، وذلك باستخدام أدواتٍ لإدارة مخاطر السوق؛

(ف) تشجيع التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع الأحيائي لتعزيز استدامة التنوع الأحيائي وتقوية النمو المستدام، بالتعاون الوثيق مع وكالات معنية أخرى عند الاقتضاء؛

(ص) إجراء تحليل للسياسات وتحديد خيارات سياساتية تهدف إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ق) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تقييم تقدمها نحو التحول الهيكلي، وبناء المرونة، وتعبئة الموارد، والتنويع الاقتصادي، وزيادة القدرة على المنافسة دعماً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، بوسائل منها تحليل أفضل الممارسات على صعيد السياسات؛

(ر) مواصلة وزيادة تحسين عمله المتعلق بخدمات الهياكل الأساسية ودعم البلدان النامية في إنشاء أُطر سياساتية وتنظيمية ومؤسسية تُسهم في تطوير الهياكل الأساسية؛

(ش) مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في تهيئة بيئة اقتصاد كلي وبيئة أعمال تحفّز إنشاء مؤسسات الأعمال وتنشّط قدرتها التنافسية وتتيح أقصى قدرٍ ممكن من فرص الاستثمار المستدام؛

(ت) تقييم أثر سياسات العمل والعمالة على النمو الاقتصادي، بما في ذلك الترابط بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية معنية أخرى مثل منظمة العمل الدولية؛

(ث) تطوير إطاره الخاص بسياسات تنظيم المشاريع والعمل على زيادة نشره، ومساعدة البلدان النامية على بناء قطاع من المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم قادر على المنافسة والاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة العالمية، بوسائل منها برنامجه الخاص بتنظيم المشاريع وتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (إمبريتيك)، لأغراض منها تشجيع نشاط تنظيم المشاريع بين الشباب والنساء فضلاً عن صغار المزارعين؛

(خ) مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بسبل منها إجراء استعراضات النظراء الطوعية وتقاسم أفضل الممارسات؛ وكذلك تيسير التعاون الدولي بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، مع مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك؛

(ذ) المضي قُدماً في أعماله المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وتشجيع الأخذ بأفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة في الشركات، بسبل منها استخدام أداته لتطوير المحاسبة، بالتنسيق مع الجهود الدولية في مجال المحاسبة المستدامة حسب الاقتضاء؛

(ض) مواصلة تطوير الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار والاقتصاد الإبداعي والاقتصاد العالمي وعمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات؛

(أأ) تكملة العمل الذي تضطلع به منظمات أخرى، ومواصلة ما يقوم به هو، في إطار ولايته، من أنشطة بحث وتحليل لتأثير الهجرة، بما في ذلك المهاجرون ذوو الأوضاع الهشة، على القدرات الإنمائية والتجارية، والنظر في ما ينشأ عن ذلك من فرص وتحديات؛

(ب‌ب) تعزيز التعاون الدولي وتيسيره من أجل تحسين القدرات الإنتاجية والصناعية للبلدان النامية، وتقديم المشورة إلى البلدان بشأن التدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة؛

(ج‌ج) العمل، من خلال أركان عمله الثلاثة، على تيسير تعبئة الموارد المحلية والإقليمية لتيسير التحول الهيكلي الطويل الأمد في الاقتصادات النامية.

الموضوع الفرعي ٤
الإسهام في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية فيما يتصل بالتجارة والتنمية

تحليل السياسات

٧٧- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي اتفاقٌ تاريخي ذو نطاق وأهمية لم يسبق لهما مثيل؛ وسيحدد هذا الاتفاق شكل جدول الأعمال الاقتصادي والإنمائي العالمي لفترة الخمسة عشر عاماً القادمة، وهو يتطلب الالتزام الكامل من المجتمع الدولي. وسيتوقف نجاح خطة التنمية الجديدة هذه على أداء جميع أعضاء المجتمع الدولي أدوارهم واضطلاعهم بولاياتهم في تنفيذ هذه الخطة. أما دور الأونكتاد في إطار هذه العملية الأوسع نطاقاً فستحدده في المقام الأول ولايته ولكن أيضاً قدرته على ضمان إسهام أنشطته المتعلقة بالبحث والتحليل والتعاون التقني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كما سيحدده مدى قدرته على تعزيز أوجه التآزر والاتساق بين أركان عمله الثلاثة.

٧٨- وتعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات اليوم من دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وهي تشمل تحسين مستويات المعيشية والنهوض في الوقت نفسه بالعمل من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل. وتعيد خطة عام ٢٠٣٠ تأكيد

أهمية التوازن بين الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأهمية إدماجها في السياسات والبرامج، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية بين البلدان واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وهي تعني أيضاً حماية البيئة بوسائل تشمل التصدي لتغير المناخ وآثاره، وتقتضي من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لضمان إسهام قرارات كل من هذه الجهات في تحقيق نوعية حياة ممتازة للأجيال الحالية والقادمة على السواء. ويمكن تدعيم هذه الجهود عن طريق استحداث مقاييس شفافة للتقدم المحرز على صعيد التنمية المستدامة تتجاوز مجرد قياس مستويات دخل الفرد لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنتاج المحلي والثغرات الهيكلية على جميع المستويات، جنباً إلى جنب مع أدوات لإدراج التنمية المستدامة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية ورصد تحقيقها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٧٩- وخطة عام ٢٠٣٠ ليست مجرد مجموعة من الأهداف؛ بل إنها خطة عمل يتطلب تنفيذها اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية عاجلة. وقد ألزمت جميع البلدان أنفسها بإجراء التغييرات الضرورية، وطنياً ودولياً، في إطار شراكة تعاونية مع غيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وبروح تضامن عالمي معزَّز، وللمصلحة الكاملة للجميع. وهذه الخطوات مدرجة في خطة عام ٢٠٣٠ نفسها كوسائل تنفيذ لا يمكن فصلها عن نتائج أهداف التنمية المستدامة وتتساوى معها في الأهمية. كما ترد هذه الخطوات، جزئياً، في خطة عمل أديس أبابا.

٨٠- وتتمثل الوسيلة الرئيسية للوفاء بمقتضيات خطة عام ٢٠٣٠ في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة مدعومةً ببيئة اقتصادية دولية تمكينية تشكل شرطاً أساسياً لنجاحها. وسيتطلب ذلك مشاركة عالمية مكثفة من الحكومات والهيئات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لدعم تنفيذ هذه الخطة وحشد الموارد والأدوات السياساتية المتاحة. ولذلك فإن اتخاذ الهيئات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إجراءات فعالة وحاسمة تتماشى مع ولاياتها، يشكل جزءاً أساسياً من عملية إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. كما أن نتائج محافل دولية أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، تسهم أيضاً في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

٨١- ومن المهم، لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً، ألا تكون الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة متسقة فيما بينها فحسب، بل أن تكون أيضاً متسقة مع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وداعمةً له.

٨٢- وسيتطلب التنفيذ الفعال وجود أُطر سياساتية وإحصاءات سليمة ومتسقة على المستوى الدولي، بالاستناد إلى استراتيجيات إنمائية شاملة للجميع تراعي مصالح الفقراء والاعتبارات الجنسانية. ويشمل ذلك، بصورة خاصة، الترويج لنظُمٍ تجارية ونقدية ومالية وإنمائية عالمية متسقة ويدعم بعضها بعضاً وتقوم على إدارة اقتصادية عالمية أكثر قوة وعلى تعاون معزَّز

بين المؤسسات الدولية. وسيتطلب الأمر أيضاً بذل جهود للحد من التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.

٨٣- ومما يزيد من تعقيد التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة عدم التيقّن السائدة حالياً في البيئة الاقتصادية العالمية. وسيتوقف النجاح على جملة أمور منها وجود نظام نقدي ومالي عالمي يفضي إلى تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك على تعبئة الموارد الإضافية اللازمة للاستثمار، وتحسين التعاون الضريبي الدولي بغية تعزيز قواعد الإيرادات المحلية. وهذا يشمل، في جملة ما يشمله، تحسين الإنذار المبكر بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية، واستحداث شبكة أمان مالي دولية دائمة ومعززة، بما في ذلك استجابات مالية أكثر شمولاً ومرونةً لاحتياجات البلدان النامية، على النحو المشار إليه في خطة عمل أديس أبابا.

٨٤- وكما هو متوخّى في خطة عام ٢٠٣٠، سيتوقف تحقيق هذه التغييرات على وجود بنية عالمية أكثر ترابطاً وشمولاً وتمثيلاً من أجل التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك بالتالي صنع القرار على جميع المستويات بطريقة متجاوبة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة والتمثيل من خلال مؤسسات إقليمية ودولية فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع تشارك فيها البلدان النامية مشاركة أقوى وأوسع نطاقاً. ويتطلب ذلك أيضاً أن تتولى القيادةَ أممٌ متحدة لديها موارد كافية، وذات جدوى، ويتسم عملها بالاتساق والكفاءة والفعالية.

٨٥- وللأونكتاد دور هام في هذه العملية. فقد أسندت المؤتمرات السابقة التي تُعقد مرة كل أربع سنوات إلى الأونكتاد ولاية تنفيذ ومتابعة النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية والتجارة، وتؤدي معالجة قضايا التمويل والتكنولوجيا والاستثمار المترابطة دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن يسهم الأونكتاد في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى الذي يعدّ المحفل المركزي لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها. وسيسهم الأونكتاد في عملية الرصد هذه.

٨٦- وتشمل التحديات والالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وفي اتفاقات ونتائج أخرى تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ جميع عناصر الولاية الأساسية للأونكتاد وهي مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً، مما يتطلب الأخذ بحلول متكاملة وكلية. فأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، بوجه خاص، بما في ذلك وسائل التنفيذ، تتسم بكونها متعددة الأبعاد ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ نفسها أن أوجه الترابط هذه والطبيعة المتكاملة لخطة العمل تكتسي بأهمية حاسمة في ضمان تحقيق غرضها. ولذلك فإن هذه الاتفاقات والنتائج الحديثة تُسند دوراً أساسياً إلى الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة

في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار. ويؤدّي الأونكتاد بالفعل دوراً هاماً في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا.

٨٧- ويشكل عمل الأونكتاد، بحكم ولايته، قيمة مضافة في إطار النظام الدولي وله دور هام في تنفيذ الاتفاقات والنتائج العالمية الحديثة، بما في ذلك هدف إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وبوجه خاص، يتيح الأونكتاد منصة مفيدة للحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما أن آليته الحكومية الدولية، ولا سيما بناء توافق الآراء، تسهم إسهاماً كبيراً في الحوكمة العالمية الجيدة، باعتبارها قناة للتعبير عن مصالح البلدان النامية. بيد أن إسهام الأونكتاد يعتمد، جزئياً، على زيادة إبراز برنامج عمله، والقضايا التي تندرج ضمن ولايته الأساسية، ودوره بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٨٨- وينطوي تعزيز إسهامات الأونكتاد على تكثيف التعاون والاتصال المتبادلين مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ويمكن أن يُسهم في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وزيادة الاتساق وتحسين أوجه التآزر فيما بينها. وهكذا، يتيح دور الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الفرصة لتعزيز ترابط المجتمع الدولي شبكياً وتفاعله بشأن معالجة قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٨٩- وللأونكتاد دور فريد ومحوري بصفته منتِجاً ومقدِّماً للإحصاءات في جميع مجالات عمله. وبالإضافة إلى معالجة قضايا التجارة معالجة متكاملة مع القضايا العالمية وقضايا الاقتصاد الكلي الأخرى من منظور إنمائي، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً السعي إلى الوفاء بولايته المقررة المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية فيما يخص قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٩٠- وفي سياق تركيز الأونكتاد على أداء ولايته في إطار أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء، ينبغي له أن يعزِّز دوره في تلبية احتياجات البلدان النامية وتحقيق أولوياتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أيضاً تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني بغية دعم عملها الدعوي للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، كما ينبغي تعزيز التشاور مع جهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص بغية تحديد العقبات الرئيسية التي تعرقل الاستثمار، خاصة في أقل البلدان نمواً.

٩١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية والاقتصادات الأخرى الضعيفة والضعيفة هيكلياً، وأن يأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه التحديات المستمرة التي يواجهها بعض البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يواصل دعم الجهود التي تبذلها

لمواجهة هذه التحديات. وينبغي زيادة التأكيد على التخرُّج من فئة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها مواصلة تقديم خدمات استشارية وتحليل السياسات بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٢- وما زالت أركان عمل الأونكتاد الثلاثة المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط بين هذه الأركان وتكاملها من أجل تعزيز إسهام الأونكتاد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تحدد الآلية الحكومية الدولية اتجاه الأونكتاد وأن توفر السياق السياسي لأعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد والتي ينبغي أن تفيد وتدعم بدورها عملية بناء توافق الآراء بشأن التحديات الإنمائية.

٩٣- وينبغي أن يحتل دور مجلس التجارة والتنمية مكانة محورية في هذه الجهود كما ينبغي تعزيزه. وينبغي أن تقدم أمانة الأونكتاد إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، ومن خلالها إلى مجلس التجارة والتنمية، بطريقة موجزة وفي الوقت المناسب، كل المعلومات الضرورية للاضطلاع بهذا الدور على نحو وافٍ.

٩٤- وينبغي تنشيط الآلية الحكومية الدولية الحالية للأونكتاد، وبالتالي تقديم دعم أفضل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يتواصل حوار جنيف كآلية لمواصلة المناقشات القائمة على التحليل والبحث للتأثير النُظُمي لسياسات التنمية عالمياً على صنع السياسات وتنفيذها على الصعيد الوطني. وينبغي أن تشمل مجالات الاهتمام التحديات الاقتصادية المستمرة والمستجدة من منظور إنمائي.

٩٥- وينبغي تحسين اجتماعات أفرقة الخبراء من خلال العمل، وذلك باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفي حدود ما تسمح به تلك الوسائل، على زيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية واستكشاف جميع الروابط مع أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم تقديم دعم أفضل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وينبغي أن تفضي هذه الاجتماعات إلى نتائج ملموسة كي تنظر فيها البلدان كافة. وينبغي أن تكون اجتماعات أفرقة الخبراء أكثر تميّزاً عن مناقشات مجلس التجارة والتنمية.

٩٦- ويكتسي عمل الأونكتاد التحليلي المستقل الموجه نحو التنمية أهمية حاسمة لإفادة مداولات الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم تحليلات منتظمة للاتجاهات العالمية في التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من قضايا، مع تركيز خاص على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا العمل التحليلي قضايا تتصل بمدى استدامة مصادر التمويل المبتكرة والجديدة وإمكانية التنبؤ بها، ودور القطاع الخاص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاتجاهات المتصلة بالاستثمار.

٩٧- وينبغي أن تتضمن التقارير الرئيسية للأونكتاد توصيات موضوعية لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية، وهو ما يساعد على جعل هذه التقارير أكثر تركيزاً. ويمكن دعم التواصل والمشاركة، بهدف بناء توافق الآراء وإجراء البحوث، بزيادة استخدام تكنولوجيات الاتصالات الجديدة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التدريب المرتكز على الشبكة العالمية وباستخدام الإنترنت.

٩٨- وينبغي زيادة تحسين جودة المساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد طوال دورات المشاريع. وينبغي أن تتوخى المساعدة التقنية تحسين قدرة البلدان النامية على فهم طبيعة وديناميات النظام الاقتصادي العالمي والبدائل المطروحة لإصلاحه وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أيضاً أن تعزِّز هذه المساعدة وتيسّر التعاون الدولي من أجل تحسين القدرات الإنتاجية ورفع المستوى الصناعي في البلدان النامية، وأن تسدي المشورة إلى البلدان بشأن التدابير المناسبة لهذه الغاية. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في بعدها الاقتصادي، فضلاً عن مساعدة الدول الأعضاء في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المنصوص عليها في الاتفاقات والنتائج العالمية الأخيرة من حيث صلتها بقضايا التجارة والتنمية. ولذلك، ينبغي أن يؤدي عمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك على المستوى الوزاري، إلى دعم الدول الأعضاء، في إطار المجالات المشمولة بولايته، في تحديد وتنسيق استراتيجيات التنمية الوطنية الموجهة نحو التنمية المستدامة، بما يشمل النُهُج والرؤى والأدوات المختلفة المتاحة.

٩٩- وينبغي مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتطبيقها بوصفها أداة إدارية مرنة تتوفر من خلالها وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز المبادرات والنتائج الإنمائية. ويمكن أن يسهم ذلك في تحسين الفعالية والكفاءة والأثر على النتائج الإنمائية لعمليات الأونكتاد من خلال تبادل الدروس المستفادة، ومواصلة تحسين فوائد عمليات الأونكتاد للمستفيدين وتبسيط عملية تقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

دور الأونكتاد

١٠٠- وفقاً للفقرتين ١٠ و١٢ أعلاه، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) الإسهام، من خلال أركان عمله الثلاثة، في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة الأهداف ذات الصلة في مجالي التجارة والتنمية ومجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار المترابطة في سياق جميع أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ١٧ بشأن إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) النظر، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، في سبل تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر مختلفة لصالح البلدان النامية؛

(ج) استخدام منتدى الاستثمار العالمي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بصورة منتظمة في مجال الاستثمار والسياسات المتعلقة بالمشاريع من أجل التنمية، وإشراك أوسع طائفة ممكنة من أصحاب المصلحة، والترتيب لإجراء استعراض عالمي وشامل وشفاف للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى، ومواصلة استخدام تقرير الاستثمار العالمي، الذي يتضمن تحليلاً معمقاً لمواضيع الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصلة، من أجل تحليل الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) الإسهام بنشاط، بالتعاون مع الشركاء المعنيين حسب الاقتضاء، في التنفيذ الفعال للاتفاقات والنتائج الدولية التي تعترف بدور الهياكل الأساسية للنقل ولوجِستيات التجارة وتيسير التجارة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، إلى الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في تنفيذ ورصد التقدم المحرز صوب النتائج البارزة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، فضلاً عن المؤتمرات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تترتب عليها آثار في التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار؛

(و) إتاحة منتدى لتبادل الخبرات ومساعدة البلدان في إعداد تقاريرها من خلال الاستعراضات الوطنية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

(ز) مواصلة أعماله في مجال البحث والتحليل بشأن آفاق وآثار الاتجاهات الاقتصادية العالمية، والتطورات التي تحدث في سياسات المؤسسات الدولية ذات الصلة، على السياسات التجارية والإنمائية الوطنية التي تُنفَّذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية؛

(ح) لدى إعداد تقاريره المتصلة بالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، تقييم الآثار المتصلة بالتجارة والتنمية المترتبة على الاتفاق المبرم في سياق الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛

(ط) مواصلة الإسهام في المتابعة المكرسة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي استعراض هذه النتائج؛

(ي) الإسهام في رصد ومناقشة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير إحصاءات ذات صلة وموثوقة ومناسبة من حيث التوقيت ومصنفة حسب الاقتضاء، وعن طريق بناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني، باعتبار ذلك أساساً لا بد منه لتحليل السياسات واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التجارة والتنمية؛

(ك) التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية وفي القضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، فضلاً عن البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

(ل) القيام، بسبل منها عمليات بحث وتحليل منتظمة، بتقييم وتشجيع توافق الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون وإقامة الشراكات في مجال التنمية، بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن سُهما بدرجة أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(م) بناءً على طلب الدول الأعضاء، تقديم إحاطات إعلامية بشأن القضايا الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الوزاري؛

(ن) تقديم تقارير سنوية إلى مجلس التجارة والتنمية عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات؛

(س) الإسهام في المناقشات المتعلقة بتحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ع) ينبغي أن توفر مناقشات الدورات العادية لمجلس التجارة والتنمية إرشادات رفيعة المستوى لعمل الأونكتاد، وأن تتضمن حسب الاقتضاء استنتاجات متفق عليها تتناول على وجه التحديد مساهمة الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التجارة والتنمية الأوسع نطاقاً. ولهذا الغرض، ينبغي أن تتضمن وثائق المعلومات الأساسية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك المنشورات الرئيسية المختلفة ونتائج اجتماعات الخبراء ذات الصلة، توصيات سياساتية محددة كي ينظر فيها؛

(ف) ينبغي أن ينظم مجلس التجارة والتنمية، عند الاقتضاء، دورات استثنائية لتقديم مساهمة الأونكتاد في العمليات التحضيرية الموضوعية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المعمول بها، يمكن أن تتخذ نتائج تلك الدورات الاستثنائية، عند الضرورة، شكل ملخص للمداولات يعده الرئيس؛

(ص) تماشياً مع هيكل الآلية الحكومية الدولية المنصوص عليه في اتفاق أكرا، سيقوم مجلس التجارة والتنمية بتفعيل إنشاء فريقي خبراء حكوميين دوليين. وستشمل المواضيع التي ينبغي النظر فيها جملة أمور منها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والتمويل من أجل التنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا وفي أعمال الأونكتاد؛

(ق) يمكن تخصيص موارد من أجل تفعيل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المنشأة حديثاً عن طريق استخدام المخصصات من موارد ووقت اجتماعات أفرقة الخبراء القائمة والمخصصات من موارد ووقت اللجنتين، من دون التأثير في الوفاء بولايتيهما. وتعرض أمانة الأونكتاد على مجلس التجارة والتنمية خيارات لتفعيل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، بما في ذلك تنسيبها للآلية الحكومية الدولية، في حدود الموارد المتاحة، لكي ينظر المجلس فيها وستُستعرض ولايات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية في المؤتمر المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات. وتظل

مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات الحالية دون تغيير ما لم يقرر مجلس التجارة والتنمية خلاف ذلك؛

(ر) بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة وجهات أخرى معنية، دعم البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سعيها لتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنمية اقتصادية إقليمية و/أو وطنية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها بطريقة مستدامة، والسعي إلى تعزيز التجارة المستدامة في القطاعات القائمة على موارد المحيطات، بسبل منها تحليل الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تؤدي إلى طاقات مفرطة وصيد مفرط، والإعانات التي تسهم في حدوث الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظَّم، والتحديات التي تطرحها أمام البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية وصون الأمن الغذائي.

الأمم المتحدة
TD/519/Add.2/Corr.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
2 May 2017
Arabic
English and Arabic Only

الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

مافيكيانو نيروبي

من القرار إلى الفعل: التحرّك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

تصويب

الفقرة ٨٥

يستعاض عن النص الحالي بالنص التالي:

٨٥- وللأونكتاد دور هام في هذه العملية. فقد أسندت المؤتمرات السابقة التي تُعقد مرة كل أربع سنوات إلى الأونكتاد ولاية تنفيذ ومتابعة النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية، وتؤدي معالجة قضايا التجارة والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن يسهم الأونكتاد في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى الذي يعدّ المحفل المركزي لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها. وسيسهم الأونكتاد في عملية الرصد هذه.

GE.17-07015(A)
1707015

الرجاء إعادة الاستعمال